مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ذاكرة الألـم

تشرين، العدالة، إنهاء الإفلات من العقاب

علي طاهر الحمود

تشرين الأول/أكتوبر 2022

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

شكر وتقدير

يشكر مركز البيان للدراسات والتخطيط جميع النشطاء والمختصين والمعنيين الذين تمت مقابلتهم في الدراسة، كما يشكر منظمة امبيونيتي ووتش على اذنها بطباعة هذا المطبوع.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

ذاكرة الألم: تشرين، والعدالة، وإنهاء الإفلات من العقاب

علي طاهر الحمود *

ملخص تنفيذي:

حين تحولتِ المجتمعات من حالة الصراع إلى السلم، سواءً بين طرفين متساويين، أم بين طرف تعرض للقمع من قبل جهة مسلحة، تثار قضية معالجة التأثيرات الناجمة عن الصراعات على الصعيد المجتمعي فيما يمكن تسميتها بـ»ترميم الذاكرة الجماعية». إلا أنَّ ذلك مرتبطاً بجملة من القضايا ليس أقلّها ثقل التركة، ومصالح اللاعبين السياسيين، فضلاً عن تحديات العدالة والمصالحة المجتمعية، ومحدودية التجارب، أو تعثرها في هذا الأمر.

يؤدِّي إهمال الذاكرة والدخول بمسارات التواطؤ على «الصمت، والنسيان، والإهمال» إلى تناقض خطير يهدِّد السلم الأهلي، وينذر بإمكانية عودة شبح الصراع وذاكرته المريرة، بما يزيد من ألم الضحايا من جهة، ويقضي على إمكانيات الاستقرار على مستوى الدولة.

وتهدف بناء ذاكرة تاريخية مشتركة تطوير وعي مجتمعي يقوم على اعتراف الجناة بمسؤوليتهم عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي، وإبداء الندم والاعتذار للضحايا، لمنع إمكانية ارتكاب الجرائم في المستقبل.

إنَّ ما حدث في الاحتجاجات التي عمَّت أغلب المحافظات العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من مآسي على المحتجين والناشطين الذين كانوا ضحايا قتل وتشريد واغتصاب وإصابة وتشهير، تنذر بتراكم الآلام لا سيَّما مع فشل النخبة السياسية في ملاحقة المجرمين ومرتكبي أحداث العنف في حينها.

سعتِ الدراسة الحالية إلى فهم معمَّقٍ لأسباب اندلا ع المظاهرات من جهة، وسياق أحداثها من وجهة نظر الضحايا. فهي دراسة اعتمدت المقابلات الميدانية مع من تعرَّض إلى إحداث عنف أثناء الاحتجاجات وبلغ عددهم (20) من المحتجين رجالاً ونساءً ومن خلفيات جغرافية واجتماعية وجندرية متنوعة.

وتهدف الدراسة إلى إلفات النظر إلى أهمية الذاكرة والاهتمام بالألم بوصفه مؤشراً على وجود مشكلة بنيوية تواجه المجتمع بعد الخروج من صدمة تشرين وما رافقها.

المقدمة:

تؤدِّي شدة التجارب المؤلمة التي تمر بالأفراد والمجتمعات إلى ما يسمَّى في السيكولوجيا «هايبرسيميثيا» أو متلازمة فرط التذكر، ما يجعل الأشخاص يتذكرون أدق التفاصيل الحياتية متسبباً ذلك بقلق وتوتر دائمين، تشلُّهم عن الحركة والتفكير المنطقي السليم.

وما لم يُستَدرك ذلك ضمن مجموعة من الإجراءات النفسية والقانونية والاجتماعية التي تكفل تحقيق العدالة، فإنَّ بقاء الألم في ذاكرة الأفراد قد تؤدِّي إلى إشكاليات جسيمة

* المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط.

يمكن عدُّها على النحو الآتي:

1. سيادة منطق المباراة الصفرية بين الأطراف المتنازعة، إذ تؤدّي بالأطراف إلى عقد اتفاقات هشَّة ومؤقتة بانتظار تغيُّر موازين القوى للانقضاض على الآخر، دون الوصول إلى تسويات نهائية، وسلم مستدام.

2. فجوة الثقة، إذ تؤدي طول مدة النزاع من دون حل إلى تباين المصالح حد التناقض التام، ما يسفر عن تجدد الأزمات والتوترات في مجتمع يفتقد إلى الثقة الاجتماعية التي تُعدُّ شرطاً أساسياً لمجتمع اقتصادي سياسي متماسك.

3. تجاهل الماضي، إذ إنَّ تحقيق المصالحة يستلزم فتح ملفات الماضي، وأنَّ جسامة الأحداث وقلق الأطراف المتنازعة من عدم تمكن من السيطرة على هذا الملف يؤدّي بهم إلى تجاهله بداعي أنَّه مؤلم، ومثير للجدل. وفي الحقيقة فإنَّ ذلك لا يؤدّي سوى إلى تعقيد عملية المصالحة وزعزعة الاستقرار في المستقبل.

4. المستقبل المكبَّل: إذ إنَّ صعوبة تحقيق متطلبات العدالة والمصالحة يؤثّر على التوازن النفسي للمجتمع، وتبقي تركة الماضي عائقاً أمام قدرة المجتمع في ممارسة دوره بعقلانية وموضوعية.

5. الأجيال الضائعة: إذ هي نتاج الاجترار الزمني لعملية العدالة والمصالحة الضائعتين، ممَّا يلد أجيالا جديدة لا صلة لها بالماضي بآلامه، ولا تنتمي أيضاً إلى المستقبل المتحرّر من الأوجاع.

إنَّ تحقيق التعايش السلمي وبلوغ التصالح المجتمعي والتوازن النفسي، يعتمد إلى حدٍّ كبير على إعادة ترميم ثم بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة، على نحو غير قابل للتحقيق إلا في حالة الوصول إلى سلام طويل المدى؛ لأنَّ ثمَّةَ أعباء ثقيلة على الذاكرة الجماعية، خصوصاً على ذاكرة الفئات المتضررة في فترات الصراع حتى تنتقل إلى مرحلة التعافي. وهنا، يمكن علاج «جراح» الذاكرة وآلامها عبر آليتين: تتمثل أولاهما، في استعادة الثقة التي تسود قوى المجتمع المتضررة تجاه نظام سياسي جديد بمؤسساته. وتنصرف ثانيهما، إلى إعادة مصالحة المجتمع مع نفسه بعد الاستهداف المميت، والاعتقال السياسي والتضييق المالي والانهيار المؤسساتي، على نحو تصبح معه عملية إعادة الإعمار شاملة وعادلة وتكون الذاكرة سوية[1].

ومن أجل ذلك تقترح الأدبيات الدولية الخضوع إلى مشروع متكامل يدعى «العدالة الانتقالية» ويشير الى أربعة أعمدة، وفي دراسات أخرى خمسة شروط لتسوية الانتهاكات والتعامل مع إرث الماضي، بهدف تحقيق السلام وإرساء التوازن في العلاقة بين الضحايا ومرتكبي الجرائم وَفْقاً للقوانين الدولية واستحقاقات المصالحة. وتشمل هذه الشروط[2]:

1. محاكمة المجرمين، وتشمل المسؤولين الكبار عن الانتهاكات.

ويمكن أن تكون هذه المرحلة حداً أدنى من الالتزام

1 – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، «الإشكاليات الست: معضلات النسيان الاجتماعي في دول الصراعات العربية»، على الرابط الإلكتروني: https://tinyurl.com/25udxsfb

2 – المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الرابط الإلكتروني: https://www.ictj.org/ar

في تحقيق العدالة، وَفْقاً لعديد من المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تؤكِّد دعم قضايا حقوق الإنسان. وتهدف هذه المرحلة بالطبع إلى إعادة الكرامة للضحايا أولاً، والمساعدة في بناء الثقة الضرورية بين المواطنين ومؤسسات الدولة ثانياً[3].

2. البحث عن الحقيقة، لغرض تقديم فهم للمدد الرئيسة التي وقعت فيها الانتهاكات في الماضي، وتشمل توصيات لمعالجة الانتهاكات ومنع تكرارها في المستقبل.

وفي هذه المرحلة تسهم اللجان والمؤسسات المعنية –(سواءً اللجان الرسمية أم منظمات مجتمع المدني المهتمة بالأمر عن طريق الأرشفة أو توثيق التاريخ الشفاهي أو مبادرات أخرى)– بالكشف عن حقيقة الماضي، ويسهم الضحايا في البوح العلني عن تعرضهم للانتهاكات عن طريق التعذيب والقتل والأذى، وهو يهدف أيضاً في الحصول على إجماع المجتمع في أحقيتهم في الحصول على العدالة، وهي شرط ضروري للحصول على رواية مشتركة للتاريخ تسهم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي من جديد.

3. جبر الضرر، للإسهام بتعويض الأضرار المادية والمعنوية الممكنة بحق الضحايا.

وفيها يكون ما هو ضروري بهدف صيانة كرامة الضحايا عن طريق تعويض جزء من الآلام المادية والمعنوية عن طريق المنح المادية، وفرص تفضيلية، واعتذار رسمي، وتكريم معنوي، والإقرار بفضل الضحايا، يسهم بشيء من رفع الحيف عنهم وعن أقربائهم.

4. الإصلاح المؤسسي، وتشمل إلى تغيير أدوار الأجهزة الأمنية والقضائية من أدوات قمع إلى مؤسسات خدمة.

وهذه المرحلة هي خطوة تكميلية لضمان انتقال سلس للمجتمعات من حالة النزاع إلى السلم، وقد يتطلب الأمر إجراء تغييرات شاملة في بعض الأجهزة، أو تغيير للقوانين والتعليمات، إذ إنَّ كل ذلك يهدف أيضاً إلى ضمان عدم تكرار الآلام مرة أخرى.

5. التأسيس لذاكرة جماعية، وهي تشمل جهود تخليد الذكرى ورفع المستوى الأخلاقي العام بشأن جرائم الماضي؛ لإنشاء سد يحول دون تكرار المآسي في المستقبل.

ومع وجود حوار أكاديمي بخصوص هذا الشرط بوصفه شرطاً مستقلاً ومرحلة من مراحل العدالة الانتقالية، أو أنَّه جزء من الشروط الأربعة المذكورة آنفة، فإنَّ إحياء الذاكرة تشير إلى الأنظمة والإجراءات والأحداث التي تهدف إلى التذكر الدائم المانع لتكرار المآسي في المستقبل[4]، إذ إنَّ تقاسم الجراحات والعذابات، والبوح بما تخزِّنه الذاكرة من آلام، تُعِيد الأمل بالمصالحة مع الذات من جهة، والإنصاف من قبل الدولة، والمجتمع، والتاريخ من جهة ثانية.

ومع أهمية الشروط الأربعة أو الخمسة للعدالة الانتقالية لا سيَّما الركن المتعلِّق بالذاكرة الجماعية التي تركز عليها هذه

3 –نجيم مزيان، «مقاربات العدالة الانتقالية»، على الرابط الإلكتروني:
https://tinyurl.com/27pqxwvd

4 – اريشني نادو، من الذاكرة إلى العمل: مجموعة أدوات لتخليد الذكرى في مجتمعات ما بعد الصراع، على الرابط الإلكتروني:
https://tinyurl.com/2a64wol5

الدراسة، إلا أنَّ العدالة الانتقالية تُشير إشارة عامة إلى تلك العملية التي يكون فيها النظام العام في طور التحوّل من نظام شمولي إلى آخر ديمقراطي، أو من حرب أهلية إلى المصالحة والسلام. لكن ما يحتاجه المجتمع العراقي فيما بعد أحداث احتجاجات تشرين أكتوبر 2019 هي العدالة التحويلية التي تُشير إلى رؤية المشكلات الجذرية المؤدية إلى عدم الشعور بالسلام في مجتمع واحد، والتعامل معها بصورة شاملة؛ لتغيير البيئة وتحويلها إلى بيئة أخرى تقاوم الصراعات المؤلمة وترتفع بالمجتمع والنظام نحو الرخاء والسلام[5]. وبهذا المعنى فإنَّ العدالة التحويلية ليست خياراً، وإنَّما ضرورة لتفريغ الاحتقان، وإزالة الغبن، أو الشعور به، أو الخوف منه. وتُعدُّ العدالة وظيفة أساسية من وظائف الدولة وأدورها، تؤديها هيئات قضائية، لكن بمعيّة مؤسسات أخرى تعنى بالوقاية والأمن والرعاية وحفظ الذاكرة.

بين العدالة التحويلية والذاكرة علاقة ملتبسة أشد الالتباس. ومَرَد الالتباس أمرين لهما علاقة بالتاريخ ومفهوم الزمن. فتحقيق العدالة، في جوهرها، محاولة للقطع مع الماضي والتحكم فيه، وذلك عن طريق المراجعة والتصحيح. ولكن، على مستوى جوهري، لا يمكن للعدالة الانتقالية أن تمحوَ الماضي أو أن تغيّره[6]. ففعل التذكُّر وتنشيط الذاكرة يحيل إلى ما هو دائم، وغير ملموس، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة. فلا يوجد تعويض مادي، أو عقاب عادل قادر على مَحْو ذاكرة الجسد المعذَّب، أو الكرامة المغتصبة، أو الألم الجماعي لجمهور، أو فئة لم تكد تنشد السلمية والمطالبة بالحقوق ليس إلَّا.

الاحتجاجات العراقية: لماذا حدثت؟!

شكَّلتِ الاحتجاجات العراقية في الأول من تشرين الأول عام 2019م مفاجأة للمراقبين على صعيد السعة، والمطالب، والمطاولة والصمود الذي أبداه المحتجون في مختلف المحافظات. وخرج المتظاهرون في عديدٍ من المحافظات الجنوبية والوسطى، إذ شكَّل الشباب اليافعين العاطلين عن العمل من ضواحي المدن العماد الرئيس لها، محتجين على المعضلات الاقتصادية وفساد السلطة السياسية، والنظام العام الذي فشل في إيصال الخدمات، وتلبية احتياجات الناس فضلاً عن فشله في التأسيس لهوية وطنية جامعة والحفاظ على سيادة البلاد وكرامتها. وإذا كانت البنية المجتمعية والسياسية في العراق مهيأة بالأساس لمثل هذا الانبعاث الاحتجاجي فإنَّ ذلك ما يزال بحاجة إلى مزيدٍ من البحث والتمحيص العلمي لاكتشاف خبايا بنية الاحتجاجات نفسها، ودوافعها المختلفة ذات الجذور الهوياتية، أو الاقتصادية، أو السياسية.

تشكَّلتِ الحكومة العراقية برئاسة عادل عبدالمهدي في تشرين الأول عام 2018م، بعد انتخابات سجلت حضوراً هو الأضعف للناخبين منذ 2003م. وفي عام 2019م والأشهر الأخيرة من 2018م ضمن ولاية رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في الحكم، استنزف الخزين الرمزي للدولة وهيبتها، فيما تقلص هامش الحريات العامة، وانتهكت الذات العراقية بشتى الصور، فيما عملت الحكومة على تشجيع التظاهر والاحتجاج بصورة غير مقصودة. ومن

5 - Morris, Ruth (2000). Stories of Transformative Justice. Toronto: Canadian Scholars› Press and Women›s Press. p. 3. And https://chodarr.org/sites/default/files/chodarr0435.pdf.

6-https://tinyurl.com/28hkm5eg

هذه الانتهاكات يمكن تعداد جملة من القضايا التي كانت من ضمن الدوافع الرئيسة لاندلا ع احتجاجات تشرين:

1. الملف الاقتصادي: استحقاقات مؤجلة

من المعروف أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً شبه كلي على الريع النفطي. واعتمدت الموازنة السنوية الاتحادية لعام 2019م على سبيل المثال في (90%) من وارداتها على النفط، ذهب نحو حوالي (75%) منها إلى الرواتب والمصروفات التشغيلية، في حين سجلت عجزاً بلغ أكثر من (20%)، سُدَّدت عبر الخصم من المصروفات الاستثمارية، أو الاقتراض الداخلي والخارجي[7]. أمَّا عدد الموظفين في الدولة العراقية فهو من أعلى المعدلات في المنطقة قياساً بحجم السكان، إذ بلغ نحو (4) ملايين موظَّف، يزاد عليهم مليوناً ونصف المليون متقاعد[8]، فضلاً عن أرقام غير محددة لمستلمي رواتب شبكة الحماية الاجتماعية، وعوائل الشهداء، والسجناء السياسيين، وغيرهم.

ويمر المجتمع العراقي وَفْق الإحصائيات بمرحلة الهبة الديموغرافية، بمعنى أنَّ الفئة السكانية التي في سن العمل من (15-64) سنة هي أعلى بكثير من الفئات الأخرى مثل الأطفال، أو المتقاعدين. فيتراوح المعدل السكاني الداخل في سن العمل حالياً في أعلى نقطة ممكنة، إذ تشكِّل (57%) من السكان[9].

ومع أنَّ نسبة البطالة في العراق تبلغ نحو (14%) ضمن المعدَّل العام[10]، لكنَّها في أوساط الشباب تتجاوز (40%) وَفْق الأرقام الدولية[11]. وتُشير الأرقام إلى أنَّ نسبة الفقر تتجاوز حاجز (50%) في محافظات مثل ذي قار والمثنى، مع أنَّ معدل الفقر الكلي في العراق هو بحدود (22.7%) وَفْق الأرقام الرسمية[12]. ويمكن أن تزيد الصورة قتامة لو عرفنا أنَّ الأرقام تُشير إلى دخول (600) ألف شاب سنوياً إلى سوق العمل، في حين لم تزد قدرة الموازنة العامة للدولة عام 2019م عن توفير أكثر من (50) ألف فرصة عمل.

2. الحريات في مهب الريح

على صعيد الحريات، شهدت هذه المدة مقتل (4) من النساء المعروفات، والعاملات في مجال التجميل، والناشطات في مواقع التواصل الاجتماعي، وقدِ اتُّهِمَ في مقتل إحداهنَّ على الأقل أحد قادة الحشد الشعبي من دون أن تصل أياً من تلك الملفات إلى نهايتها في الكشف عن الجناة.

كما قتل الروائي المعروف علاء مشذوب في كربلاء، وقيل إنَّ الجريمة نفَّذتها ميليشيات من دون أن تتمكَّن أجهزة الدولة عن تشخيص المتهمين، وإحالتهم إلى العدالة.

وشهد عام 2019 أيضاً حوارات ساخنة شاركت بها قوى سياسية على إثر مشاركة عازفة للموسيقى عزفت النشيد الوطني في ملعب كربلاء الدولي، ممَّا استدعى نقاشاً

7 – ينظر نص الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق 2019م، على موقع وزارة المالية: https://tinyurl.com/24rldhjy

8 – تصريح لوزير المالية نقلته جريدة المدى، بتاريخ 29/5/2019. للمزيد ينظر: https://tinyurl.com/2dow6p4u

9 – الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، الموجز الإحصائي لمحافظات العراق لسنة 2018، للمزيد ينظر: http://cosit.gov.iq/Statistical-Abstract-Final/StatisticalAbstract.html.

10 – المصدر نفسه.

11– ينظر على سبيل المثال: https://tinyurl.com/2bj74ajx

12 – بيان رسمي للجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات على الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/1131-2018-11-11

تمحور حول قدسية المدينة، وحدود الحريات غير المسموح بها فيما قيل إنَّها مناطق نفوذ لقوى الإسلام السياسي المختلفة.

3. إهمال الشعور الجمعي بالهوية

ولم تنتهِ أحداث العام الذي سبق الاحتجاجات بانتهاك الأمن والحريات، وإنَّما تجاوزته إلى انتهاك الكرامة الوطنية العراقية، فالطريقة المهينة في عزل أحد أبطال الحرب ضد داعش (الفريق عبدالوهاب الساعدي) بدلاً من تكريمه، بل التعمُّد في إزالة نصب تذكاري شيَّده أهالي الموصل له نظراً لدوره الحاسم في قيادة جهاز مكافحة الإرهاب الذي كان له دور أساس في تحرير الموصل من داعش، وأيضاً ما بدا أنَّه تعامل بارد ومتواطئ في ملف كردستان النفطي والخضوع لمطالب الإقليم في مصادرة النفط المستخرج من كردستان بدلاً من تحويل هذه الثروة للميزانية العامة وَفْق الدستور، والابتزاز المالي والسياسي الذي تعرَّض له وزير الصحة الأسبق علاءالدين علوان في قضية استيراد الأدوية، والتي أدَّت إلى استقالته، كان من ضمن هذه الانتهاكات.

وقد غطت وسائل الإعلام الحزبية انشغال السياسيين بالصراع الإيراني الأمريكي طيلة المدة التي كان فيها العراقيون يضمدون الجراح بعد حرب دامية مع تنظيم داعش، أسفرت عن مشكلات عميقة تتعلَّق بالإعمار وتعويض الضحايا، وجيوش الجرحى والمتضررين وعوائل الشهداء، فضلاً عن تفاقم المشكلات الاقتصادية والخدمية الأخرى. وهو ما دلَّ على إهمال السياسيين لقضايا الناس من عجزهم عن تمرير أي قانون يمس مصالح العراقيين المباشرة في العام الذي سبق الاحتجاجات، ما عدا قانون موازنة الدولة لعام 2019م.

بل تحالفت القوى السياسية في مجلس النواب على تمرير قانون صُوِّتَ عليه بسرية تامة يتعلق بامتيازات المسؤولين، وظهر القانون على صفحات جريدة الوقائع العراقية الرسمية بعد بضعة أسابيع[13].

4. قوى اللادولة: اللاعب الرئيس.

وشهد العام السابق للاحتجاجات أيضاً ترسيخاً لمبدأ اللادولة، ظهر عن طريق تمرُّد لواء الشبك التابع للحشد الشعبي في تنفيذ أوامر القائد العام للقوات المسلحة، وتهديد أحد قادة الحشد (أبو آلاء الولائي) في قصف السفارة الأمريكية ومقرات المستشارين الأمريكيين في حال تعرَّضت إيران إلى هجوم دولي؛ بسبب ملفها النووي، وأيضاً التراشق الإعلامي بين رئيس هيئة الحشد فالح الفياض ونائبه (أبو مهدي المهندس) إثر اتهام الأخير إسرائيل باستهداف مخازن السلاح التابع للحشد، كل ذلك رسَّخ من شعور عام بخواء الدولة، وعجزها عن مواجهة الجماعات المسلحة.

وزاد من كل ذلك التعامل الصادم للقوات الأمنية مع مظاهرات أصحاب الشهادات التي سبقت احتجاجات تشرين الأول، فضلاً عن حملة رفع التجاوزات التي بدأتها بعض المحافظات، مستهدفة في بعض الأحيان دور الفقراء وأسواقهم، من دون أن تشمل تلك التجاوزات التابعة للأحزاب والمجاميع المسلحة المهيمنة على القرار السياسي.

5. الاحتجاجات المطلبية: (بروفة) ما قبل تشرين

في العام الذي سبق احتجاجات تشرين الأول

13- ينظر الخبر المنشور على السومرية نيوز على الرابط:
https://tinyurl.com/24kwff88

2019م، شهدت بغداد عديداً من المظاهرات المطلبية لفئات مختلفة، كان أولها مظاهرات أهالي منطقتي بوب الشام والحسينية الذين قطعوا الشوارع مطالبين بتبليطها وإصلاح الكهرباء في هذه المنطقتين. وكان رد فعل الحكومة هي زيارة مباشرة لرئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، وحملة إعمار سريعة شهدتها المنطقتين. إنَّ التفاعل السريع والمفاجئ للحكومة مع مطالب الأهالي في المنطقتين أعطى رسالة ضمنية مفادها (إن أردت الحصول على حقك، فتظاهر!). وبالفعل تسلَّمت الرسالة فئات أخرى منهم موظفي وزارة الصحة، وخريجي كليات الهندسة من الجامعات الأهلية، وخريجي كليات العلوم، والعلوم السياسية، والتقنيات الطبية، الذين تظاهروا في أوقات مختلفة من العام الذي سبق الاحتجاجات، وحصلوا على مرادهم عموماً بقرارات سريعة.

الأول من تشرين الأول 2019: الانطلاق والأمل

شكَّلت لحظة اندلاع الاحتجاجات مفارقة مذهلة في نوعية الأفراد الفاعلين فيها، وطريقة تنظيمها، وشعاراتها وخلفياتهم الاقتصادية.

فقد تراوح أعمار المتظاهرين في الأول من تشرين الأول بين (15 و35) سنة غالبيتهم من الطبقات المسحوقة، والمنسية من سكنة العشوائيات والضواحي ببغداد، وفي المحافظات لاحقاً. وأظهر استطلاع أُجْرِيَ في 4/11/2019 (أي: بعد التحاق طلاب الجامعات إلى الاحتجاجات)، إنَّ نسبة الذين يمتلكون شهادات دراسية دون الإعدادية هي أكثر من (60%) من مجموع الموجودين في ساحة التحرير ببغداد. وأظهر الاستطلاع نفسه أنَّ (49%) من المتظاهرين عاطلين عن العمل[14].

وقد خرج المحتجون في تشرين الأول أي مع بدء فصل البرد، وليس فصل الصيف إذ كانت حرارة الأجواء، وانعدام الكهرباء محرِّكاً أساسياً للمتظاهرين في الاحتجاجات السابقة.

واختلفت أهداف الشباب المشاركين في الاحتجاجات، فمنهم من كانت لديه تجربة ذاتية في الحياة وجد في الاحتجاج سبيلاً للتفريغ عن غضبه بسببه، ومنهم من كانت لديه هواية ما جانبية أثناء الاحتجاجات؛ إلا أنَّه وجد نفسه فاعلاً أساسياً فيها، ومنهم مَن كانت لديه أهداف اجتماعية عامة، وآخرين خرجوا لغرض سياسي محدَّد، فيما أشار الأغلبية ممَّن شملتهم مقابلات الدراسة إلى أنَّ صدمة المواجهة العنيفة في اليوم الأول دفعتهم للمشاركة حزناً وغضباً على عنف السلطة.

ويُشير (م ع. 30 عاماً) -عامل في القطاع الخاص، وحاصل على الشهادة الإعدادية، من مدينة الكوت، ذو التوجُّه السياسي المستقل-[15] إلى تجربة ذاتية «أبي تُوفِّيَ 2015. لم يكن لدينا مال لعلاجه، مع معاناته لسنتين، ونحن من عائلة أمية، جئت بمعدل (80)، ولم أُقبَل في الكلية العسكرية؛ بسبب سطوة الأحزاب فيها، وكان ذلك طموحي، دافعي ككل الشباب الحصول على فرصة،

14 - استطلاع للرأي أجراه مركز رواق للسياسات العامة تحت عنوان: «توجهات المتظاهرين المشاركين في احتجاجات تشرين الأول (الأسباب، الأساليب، النتائج المتوقعة)»، على الرابط: https://rewaqbaghdad.org.

15 - نشير إلى صفة «مستقل» للشخص غير المنتمي إلى حزب سياسي (الكاتب).

وأنا نموذج من الشباب». وكانت التجارب الفردية المؤدية إلى الغضب الاجتماعي إحدى محركات تشرين، وأسباب اندلاعها.

وفي جانب آخر وجد بعض الشباب الهواة أنفسهم وسط الاحتجاجات ناشطين قياديين وسط ضبابية القيادة المنظمة، والروح الجمعية التي صنعتها أحلام الشباب وغاياتهم. تقول (م-ك 28 سنة، حاصلة على الشهادة الإعدادية، تسكن في بغداد، وذات توجه يسارية): «دوري في التظاهرات كان التصوير والتوثيق. كنتُ مهتمة بتصوير الأحداث الإيجابية، ونقلها للناس؛ لغرض محاربة الإشاعة. كنت أول مَن بادر لتنظيف المكان بالمكنسة». وبهذه الطريقة، أي: تنظيف ساحات الاعتصام بات مَن كان عضواً هامشياً، فاعلاً رئيساً في الاحتجاجات نفسها.

وكثير من الشباب كانت لديهم أهداف اجتماعية واقتصادية عامة، وجدوا في التظاهرات سبيلاً للمطالبة بها، يقول (ب.ن، 46 عاماً، عسكري، بكالوريوس): تركت العمل بسبب تشرين، «خرجت بسبب الظلم وتراكمات مثل إزالة بيوت الفقراء، والاعتداء على الطلبة والمفصولين من الحشد والجيش وغيرها»، ويضيف (م.ن 30 عاماً، صحفي، من بغداد، ومستقل): «البيئة والمناخ هو مجالي الذي ركزت عليه هدف المشاركة في الاحتجاج الذي شاركت به»، فيما تشير (ل.ر، 82 عاماً، من البصرة، وناشطة، وحاصلة على شهادة الإعدادية، من البيت الوطني): «كان احتجاجنا في الأساس للمطالبة بفرص العمل والخدمات».

ومن الواضح أنَّ كثيراً من الاحتجاجات التي شهدها العراق منذ 2003 كانت ذات طبيعة عامة ومطلبية، إلا أنَّ ما ميَّز تشرين أن عديداً من الشباب يَئِسَ من المطالبة بالإصلاح في القضايا العامة، ما دفعهم إلى المطالبة بتغيير جذري في النظام نفسه، لتكون المطالبات السياسية على رأس أهداف المشاركة لكثيرين. يقول (هـ خ. 29 عاماً، وحاصل على شهادة الإعدادية، ومستقل): «كنَّا سابقاً نطالب بإصلاح النظام والخدمات. أرادت تشرين تغيير النظام وقانون الانتخابات والعملية السياسية. نريد عراقاً ديمقراطياً حقيقياً فيه حريات كاملة»، فيما أشار (ص ش، يعمل مدرساً، وناشطاً مدنياً، من ميسان، وعمره 42 عاماً): «تشرين كانت مغايرة. المحاصصة التوافقية، وكتم الحريات، والأداء الحكومي السيِّئ، والواقع الأمني السيِّئ، وهيمنة الميليشيات على مفاصل الدولة، والاستيلاء على ثروات البلد، وتخلينا عن المطالب الخدمية والمشكلة رأيناها في رأس الهرم لذلك طالبنا بتغيير النظام».

وعموماً، خرج المحتجُّون لأسباب متنوعة، حاملين شعارات، ومطالب جديدة كان من أهمها (نريد وطن) بما معنى ظهور متغير مطلبي جديد تمحور حول فكرة الدولة والرغبة بالشعور بها عن طريق انتماء هوياتي، وتلمُّس أدائها خدماتياً في فرص العمل.

كان شعار (نريد وطن) من أبرز الخطابات التي تصدَّرت الرموز المميزة لتظاهرات تشرين. وكان الشعار تعبيراً عن إرادة المتظاهرين وتمنّيهم لوجود دولة بالمعنى الحقيقي الماسكة بتنفيذ القانون والمحتكرة للعنف الشرعي والملبية لمطالب الناس. وتُشير إفادات المبحوثين إلى تنوع التعريفات

التي يحملها هذا الشعار، إلا أنَّ جميعها تصبّ في الحلم بدولة يعيش المواطنون فيها بكرامة. فنريد وطناً تعني مطالب خدماتية. كما تعني وجود كيان لا يشعر الشباب فيه بالاستباحة من دول الإقليم. إنَّه بلد ينشد السلام، وخالٍ من الميليشيات، ويعيد الاعتبار للهوية الوطنية بدلاً عن الهويات الفرعية والتقاليد السياسية التي رسَّخت المحاصصة الطائفية والقومية. إنَّ حلم الوطن هو حلم بدولة مؤسسات، لا تميز بين فرد وآخر، وتتعامل مع الأفراد ضمن مفهوم المواطنة. الوطن الحلم هو وطن يصون الحقوق والحريات. بهذا المعنى (نريد وطن) شعار مفتوح، يعبِّر عن كلِّ ما بداخل الشباب. هو يعبِّر عمَّا يريده هؤلاء من عراق موحَّد، يعمُّه المساواة والأمان. وبالنسبة لبعضهم هو أيضاً وطن يوفِّر الخدمات والضمان والعدالة الاجتماعي. وطن لا تكون فيه طبقات مرفَّهة متسيِّدة، وأخرى محرومة ومهمَّشة.

وتضمَّنت الاحتجاجات أيضاً شعار «نازل آخذ حقي» رداً ربَّما على أصحاب الثروات وطريقة تقسيم الزبائنية للثروة في الدولة العراقية، أفرزتها تحالف مافيات المقاولات والتجارة مع السياسة، في حين ما عادت الدولة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها في توظيف جيوش الشباب العاطلين عن العمل، مع التسارع المتزايد في نسبة السكان، واقتصار الموارد على النفط وأسعاره المتقلبة، والضعف البيِّن في القطاع الخاص، في ظل اقتصاد أوامري حكومي ريعي.

ولوحظ في الاحتجاجات أيضاً ولا سيَّما في أسابيعها الأولى عدم وجود شعارات مطلبية موحَّدة بقدر وجود مستويات عالية من السخط والنقمة ظهرتا عن طريق رمزيات ثقافية عديدة منها خروج الشباب بصدور عارية في الشارع بما لها من دلالات تُشير إلى عمق الفجيعة والألم، فضلاً عن الرغبة بالمبارزة والتحدِّي.

وبعد اندلا ع الاحتجاجات تعرَّضت الحريات العامة لمزيد من التآكل فقد تضمَّنت رزنامة الأحداث العراقية إغلاق قنوات تلفزيونية هي (دجلة، و NRT العربية، والحرة الأمريكية، والعربية السعودية) فيما قطعت السلطات شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تعرُّض عديد من الناشطين والناشطات والإعلاميين إلى الاغتيال، أو الخطف، أو التهديد، ضمن حملة كبيرة تضمنت أيضاً تشويه مارسته الجيوش الإلكترونية، واستهدفت فاعلين في مواقع التواصل، وإعلاميين عُرِفُوا بنقدهم المتواصل للعملية السياسية.

تشرين: مشاركة نسائية غير مسبوقة

شهدت احتجاجات تشرين الأول حضوراً متميزاً للنساء فاق حضورهنَّ سائر الاحتجاجات التي حدثت في الماضي. وأسفر نشاط المرأة في الاحتجاجات عن مزيد من الاندفاع والزخم العام في استمرار المظاهرات، وعاملاً مساعداً لتنوُّع الحضور ومشروعيته.

ومن المعروف أنَّ المجتمع العراقي ذو ثقافة تقليدية تعتمد النظام الأبوي البطريركي الذي لا يولي أهمية كبرى لدور النساء في الشأن العام. إلا أنَّ انطباق أهداف الاحتجاجات وتحولها إلى ما يشبه الأيديولوجيا التغييرية مع أهداف أرباب الأسر، والذكور في العوائل العراقية، جعل من حضور المرأة

في المظاهرات أكثر مقبولية من قبل الرجال. وفي الوقت نفسه، فإنَّ ساحات الاحتجاج شكلت فرصة نادرة للفتيات التوَّاقات للتحرُّر والخروج من الفضاءات الأسرية التقليدية. وقد وجدت النساء في فضاء الاحتجاجات مبرراً للحضور أسرياً، تزامن هو الآخر مع مشاهد بثَّتها الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي للمظاهرات الاحتجاجية في لبنان والحضور المكثَّف للفتيات والنساء هناك، ما جعلها نموذجاً يحتذى به للرجل العراقي الداعي لإضفاء سمة حضارية متمدنة على مظاهراته.

وبدا الحضور النسائي أيضاً تعبيراً عن رفض ضمني وتحدٍّ لقوى الإسلام السياسي وأيديولوجيتها في تقنين أو حركة النساء أو تحديدها، وحضورهنَّ في المجال العام.

ونشطت الفتيات والطالبات والنساء في مجالات متنوعة في ساحات الاحتجاج، منها أدوار تقليدية تمثَّلت بالإسعاف والتنظيف وتحضير الطعام، وأيضاً أدوار جديدة لافتة للانتباه مثل ترديد الشعارات، والحضور في خطوط التماس مع القوات الأمنية، وأيضاً في وسائل الإعلام تمثيلاً لمطالب المتظاهرين.

تقول (ع ك، 28 عاماً، تسكن البصرة، وتدرس في معهد فني): «تشرين غيَّرت كثيراً من المفاهيم الاجتماعية. شاركت المرأة خلافاً للاحتجاجات السابقة بهذا الحجم. الشعارات والتوجيه وكتابة المطالب هي جديدة على الحضور النسوي»، فيما أشار (ص ش، ويعمل مدرِّساً، وناشطاً مدنياً، ويسكن في ميسان، وعمره 42 عاماً) إلى أنَّه «لأول مرة ميسان شهدت مشاركة فعلية في الاحتجاج، وليس مشاركة شكلية. الطالبات، بمستوى عالٍ من الوعي. وللمرة الأولى شهدنا رجالاً أتوا بنسائهم وبناتهم وأخواتهم في التظاهرات». وبتعبير أدق أبدته (ل ر، عمرها 28 عاماً، يسكن في البصرة، وهي ناشطة، وحاصلة على شهادة الإعدادية، من البيت الوطني): «تشرين كانت وطناً مصغراً. شعرت البنت في حينها بالمساواة مع الشباب».

تشرين: الصدمة والاعتصام!

كان لطريقة التعامل المفرط في القسوة للسلطات مع مظاهرات الأول من تشرين الأول دور بارز في إحداث صدمة عامة، وتساؤلات عمَّن يتحمَّل المسؤولية في إراقة دماء المئات من الأبرياء. ومع ظهور مقاطع تصويرية لقناصين اعتلوا أسطح البنايات، وموقف فضائيات الفصائل، وأيضاً مواقف رسمية وشبه رسمية إيرانية مناهضة للاحتجاجات، أصبح الجو العام مقتنعاً بأنَّ فصائل مدعومة من إيران تتحمَّل مسؤولية القنص في الأيام الأولى، والتشويه الإعلامي والاغتيالات والخطف الذي استهدف الناشطين في الأسابيع اللاحقة.

وكان حجم التصدِّي للمتظاهرين ذو مردود عكسي، إذ شجَّع كثير من الشباب على الحضور في ساحات الاحتجاج بعدما كانوا بعيدين عنها في اليوم الأول من انطلاقة التظاهرات. وأبدى عديد من المبحوثين غالبيتهم من النساء، شعوراً بالغضب والصدمة من طريقة تعامل القوات الأمنية وحجم العنف الذي استهدف الشباب. تقول (ي ل 25 عاماً من البصرة) باكية: «صدمتي في اغتيال الناشطين

المعروفين سارة وتحسين وعمر في البصرة لا توصف. كان ذلك سبباً في مشاركتي. كان هؤلاء أصحاب مشاريع حقيقية»، فيما تضيف (أ.ل. 24 عاماً، ومن بغداد، تدرس فنون جميلة، ومستقلة): «كنت فاعلة إلى الصباح على (السوشال ميديا) بنشر (الهاشتاكات) الخاصة بالاحتجاجات. كنت مصدومة من شدة القمع، فشاركت دون أن تعرف أمي بالأمر، كانت تظن أنَّني في المدرسة. وحينما علمت أمي شاركت معي أيضاً. كنَّا غاضبين». ولم تختلف إفادة (ن ع، وعمره 40 سنة، وموظف حكومي، ومن كربلاء، وحاصل على شهادة الماجستير في الهندسة): «لم أشارك في البداية. لكن لما شاهدت مستوى القمع شكَّل ذلك رد فعل عندي، لذا شاركت في 25 تشرين. كنت غاضباً على استهداف الشباب».

ومنذ مطلع الأول من تشرين الأول 2019 حتى نهاية كانون الأول عام 2020 قُتِلَ (545) شخص من المحتجين، ووَفْق مفوضية حقوق الإنسان في العراق. سجَّلت الأرقام الرسمية (24) ألف إصابة في صفوف المتظاهرين[16]، فيما وثَّقت منظمات حقوقية اختطاف قوى مجهولة أكثر من (166) شخص من الناشطين بينهم فتيات. واغتال مسلحون مجهولون أكثر من (29) ناشطاً، فيما نجا العشرات من حوادث اغتيال مماثلة، كما أبلغ المئات من الناشطين عن تهديدات بالقتل طالتهم من جهات مختلفة.

وانقسم المحتجون في تقييم أداء القوات الأمنية أثناء الاحتجاجات على صنفين رئيسين: الأول وجدها قوات إجرامية متواطئة مع الميلشيات وتتحمَّل مسؤولية أحداث العنف التي مُورِسَت بحق المحتجين، في حين وجد الاتجاه الثاني عذراً للقوات الأمنية الرسمية فهي برأيهم مغلوب على أمرها، وضعيفة، ومخترقة، ومأمورة بتنفيذ توجهات سياسية هي المسؤولة عن قتل المتظاهرين وأذاهم. بل أفاد بعض المحتجين إلى أنَّ بعض المنتسبين من القوات الأمنية ساهموا بحماية المتظاهرين كلما سنحت لهم الفرصة بذلك.

ومن بين أشد الإفادات سلبية تجاه القوات الأمنية قال (م ع. عمره 30 عاماً. وعامل في القطاع الخاص. وحاصل على شهادة الإعدادية. من مدينة الكوت. ذو توجُّهٍ سياسي مستقل) إنَّ «القوات الأمنية لم تكن مؤسسة عراقية. كانوا شركاء الميلشيات. هم مجرمون وهم سلاح الأحزاب الفاسدة». كما أشار (م ب، صحفي، من البصرة، وحاصل على شهادة الإدارة والاقتصاد، وعمره 32 عاماً): «كانت القوات الأمنية في البصرة الأكثر إجراماً. أصدرت الشرطة أوامر صريحة بمواجهة المتظاهرين وإهانتهم واتهامهم بالعمالة. حرقوا الخيم، واستخدموا الرصاص الحي، ومشاركتهم بالتسهيل والتغاضي عن الميليشيات التي قامت بالاغتيالات». ويضيف (ح غ، المحامي، من الناصرية، وعمره 34 عاماً، من البيت الوطني): «الخط الأول مارست كل أساليب القمع. بالرمي والقنص. فقط على جسر الزيتون فقدنا (104) شهيد. في السجون استخدموا التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي. وبالتضييق علينا بوصفنا ناشطين عن طريق الأمن الوطني والاستخبارات. التقارير الأمنية التي رأيناها أرجعتنا لذاكرة البعث».

16 – ينظر إلى التصريح الصحفي: حقوق الإنسان :
https://tinyurl.com/288o6olb

أمَّا في الجانب الآخر يشير (ب ن، الذي عمره 46 عاماً، وهو عسكري ترك العمل بسبب تشرين، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية) إلى «كثيرين ممَّن ترك عمله بسبب الاحتجاجات حماية للناس. لا نتحدث عن الرتب الصغيرة التي كانت مساندة لنا فقط. كان بعضهم يساعدوننا ويتبرعون للمتظاهرين. لكن بعضهم منهم كان يقمع، ويقتل، وغرفة العمليات، وقادة القناصة بقيادة عادل عبدالمهدي. كان الأمر بيد السلطة السياسية. المنتسبون لا موقف سلبي لنا منهم، فهم مثلنا. كفة الميلشيات هي الأعلى في العراق».

وساهمت مواقف المرجعية الدينية في النجف في إضفاء حماية قوية للمتظاهرين ودعماً مهماً للاحتجاجات، إلا أنَّ موقف المحتجين ممَّن شملتهم مقابلات هذه الدراسة كان متحفظاً أو حتى سلبياً من المؤسسة الدينية. فقد صرَّح جزء من المبحوثين أنَّ المؤسَّسة الدينية هي جزء من المشكلة ومساهمة هي الأخرى بقمع معنوي للاحتجاجات، فيما أشار آخرون إلى أنَّ مواقفها كانت داعمة بصورة خجولة وسعت إلى توجيه الأمور باعتدال دون أن يصل حد الدعم والتماهي مع المحتجين.

يشير (م ع. الذي عمره 30 عاماً. وهو عامل في القطاع الخاص. وحاصل على شهادة الدبلوم. من الكوت. ومستقل) إلى أنَّ «الفضائيات الدينية المدعومة من المؤسسات الدينية كانت من بين أوائل من قمعتنا، ووصفتنا بأبشع الأوصاف». وتضيف (م-ك 28 سنة وحاصل على شهادة الإعدادية، وذو توجهات يسارية) أنَّه «كانت أمام المؤسسة الدينية فرصة للفوز بموقف. أيام الجمعة كانت بانتظار خطبة المرجعية بشوق. لكن فشلت بأن تكون بموقف حيادي. إنَّها مالت باتجاه السلطة». ويؤيد ذلك (م ب، الصحفي، من البصرة، وحاصل على شهادة الإدارة والاقتصاد، ذو 32 عاماً): «المؤسسة الدينية كان دورها إمَّا متخاذل أو محرض ضد المتظاهرين. كان من الممكن أن يكون للمرجعية كلمة لفضح ماكنة القتل ووقفها. أمَّا مرجعيات إيران فكانت محرضة ومساهمة بالقتل بإشارتهم إلى أنَّ المظاهرات هي فوضى ينبغي أن تنتهي».

أمَّا في الجانب الآخر فقد أشارت (أ.ل . ذات 24 عاماً، من بغداد، وحاصلة على شهادة الفنون الجميلة، وهي مستقلة): «المؤسسة الدينية دعمتنا أحياناً. لكن لم يكن ذلك كافياً أبداً. كيف تسكت المرجعية وعدد القتلى بالمئات»، ويؤيدها (ع ك، ذو 28 عاماً، من البصرة، وحاصل على شهادة المعهد الفني) بالقول: «المؤسسة الدينية كان لها دور إيجابي نسبياً. لم تكن مبادرة وإنَّما كانت تساير المحتجين. لكن كان يمكن أن تتدخل بصورة أعمق».

وكانت سلسلة من القرارات الحكومية مصيرها الفشل، إذ اضطرت الحكومة إلى التراجع عنها سريعاً، وهي قرارات زادت من ثقة المتظاهرين بقوتهم وأضافت مزيداً من الزخم المؤيد للاحتجاجات. ومن هذه القرارات منع التجوال الليلي في بغداد، وعدد من المحافظات، وتهديد المضربين عن الدوام الرسمي بالفصل عن الوظيفة، وعد قطع الطرق مشمولاً بالمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من القرارات المتحدية للجمهور. وأكثر من ذلك كان لبعض القرارات

الأثر المهم في التقليل من هيبة الدولة ونفاذ إرادتها مثل قرار رئيس الوزراء بسحب الأسلحة النارية من القوات الأمنية في خطوط التماس مع المتظاهرين، أو حتى الاختراق شبه اليومي للمواقع الإلكترونية لوزارات الدولة ومؤسساتها الذي أعطى انطباعاً عاماً أنَّ الحكومة العراقية ضعيفة ومخترقة.

ومع ذلك فإنَّ حجم العنف الممارس ضد المتظاهرين والدماء الكثيرة التي حوَّلت ساحات الاحتجاج إلى مواقع للحرب أحادية الاتجاه أسفرت عن أضرار كبيرة في الأرواح والنفوس. ولم تقف حالات العنف في الساحات نفسها، وإنَّما شملت ملاحقات ومحاولات للاغتيال، والتشهير، والتهديد، والخطف، والإجبار على ترك الدار والمدينة والابتزاز في العمل وهي أبرز الصور التي واجهت الناشطين.

ففي محاولات الاغتيال الفاشلة يقول (م ع. ذو 30 عاماً. وعامل في القطاع الخاص. وحاصل على شهادة المعهد. ومن الكوت. وهو مستقل) إنَّه تعرَّض للخطف أولاً، وتصويره أثناء التعذيب بهدف التشهير ثم: «لاحقوني بعد ذلك بسيارة ودهسوني بها، وأرادوا اغتيالي بمسدس، لكنَّني نجوت بأعجوبة، اضطررت بعدها إلى ترك الكوت نهائياً». وتضيف (أ.ل ذات 24 عاماً، من بغداد، وحاصلة على شهادة الفنون الجميلة، وهي مستقلة): «هناك 12 (صجمة) كرة معدنية في ظهري. واستنشقت قنابل دخانية كثيرة. لكن لم أكن مثل الشهداء الذين ماتوا ومات أهلهم معهم. رأينا مناظر لا تتكرَّر. طردوني من العمل بسبب مشاركتي في تشرين. أُصِبْت بقنبلة دخانية في رجلي، وعصبها مات، ولا يمكنني تحريكها بأريحية. إلى الآن نظري ضعيف؛ بسبب الدُّخان». وأفادت (ل ر، ذات 28 عاماً، من البصرة، وهي ناشطة، وحاصلة على شهادة الإعدادية، من البيت الوطني): أنَّها «تعرَّضت لمحاولة اغتيال مع زملائي. رشقتنا سيارة مجهولة في محاولة لاغتيالنا. لكن نجونا بأعجوبة. قبلها تعرضت لتهديدات عبر تلقي اتصالات. على إثرها تركت البصرة، ولم أتمكن من العودة إلى اليوم». ويُشير أيضاً (ب ن، ذو 46 عاماً، وهو عسكري ترك العمل؛ بسبب تشرين، وحاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية) في المقابلة، والتي لم يتوقف فيها عن البكاء: «داخل الساحة هُدِّدتُ تهديدين مباشرين. أصدقاء لي اغْتِيلوا بالكاتم. (بكاء) تعرَّضتُ إلى الاغتيال بالمسدس في الشارع. وتعرَّضتُ للرمي بطلقتين في كتفي ورئتي اخترقت جسمي. في المستشفى فارقت الحياة مدة، ثم عدت. وفي المستشفى تعرضت للتهديد أيضاً، أبلغوني الاستخبارات بأنَّ هناك رغبة بتصفيتي من قبل أناس مجهولين. لذا غادرت بغداد. كل ذلك لأنَّنا قلنا نريد وطناً. لذا صرنا مطاردين ومهدَّدين».

ولم تقف أساليب العنف الممارس بحدود محاولات القتل، بل شملت الخطف والتشهير والابتزاز والتعذيب أيضاً. يقول (م-ك 28 سنة وحاصل على شهادة الإعدادية، ذو التوجهات اليسارية): «تعرَّضتُ للخطف من جهة غير رسمية. انتهت الحياة عندي بوقتها. وأغلقت عيناي وقيدت يداي. 7 أيام انقطعت عن العالم أنا وصديقي. لم نعرف التوقيت، ولا عدد التحقيقات الكثيرة. استخدموا معي قضايا طائفية؛ بسبب اسمي. وضعوني بمكان خاص في التحقيق مع الإرهابيين والمجرمين. استخدموا مع جميع صور

التعذيب. منها استخدام البرد في عز الشتاء. كنت جثة هامدة. أخذوا منا تعهدات بعدم المشاركة في التظاهرات. وكان الأمر فعالاً إلى الآن. لا أستطيع العودة لبغداد لهذا السبب (بكاء)». أمَّا (ن ع 40 سنة، وموظف حكومي، من كربلاء، وحاصل على شهادة الماجستير في الهندسة) فيقول: «قطعوا راتبي بأوامر مجهولة وردت إلى المصرف الذي كنت أتسلَّم منه مستحقاتي. انتهى عملي بسبب ذلك. أنا وعائلتي كنَّا في ضغط نفسي كبير. زوجتي فقدت بصرها بسببي. أمي تعرَّضت للكسر في رجلها بسببي أيضاً». أمَّا (م.ن 30، وهو صحفي، من بغداد، وهو مستقل) فيقول عن تجربته أنَّه: «تلقيت عدداً كبيراً من التهديدات من الميليشيات. والقوات الأمنية أوصلت لنا خبراً بأنَّ الميليشيات تبحث عنِّي. التحقيق لدى اعتقالي كان طائفياً بامتياز. لا أحب تذكر تلك الأيام. التحقيق كان دوماً في آخر الليل. مرة واحدة في اليوم يأخذونا إلى الحمامات. بسبب الضرب على الرأس أثناء التعذيب أجريت عملية لعيني».

وتركت أحداث تشرين بمجملها، والعنف الذي تعرَّض له المحتجون ذاكرة مفعمة بالألم والصدمة. وأبرز صور الألم المحفور في الذاكرة هي للحظات موت الزملاء والمحتجين رمياً بالرصاص، والرعب الذي خلَّفه حجم التهديدات والابتزاز الذي سلب من كثير ممَّن شملتهم هذه الدراسة الحس بالأمان في حياتهم اليومية مع مرور بضعة سنوات.

يقول (م ع. 30 عاماً. وهو عامل في القطاع الخاص. ويدرس في المعهد. من الكوت. ومستقل): «في الأول من تشرين كانت سيارات الشغب ترش الماء وأيضاً تدهس المتظاهرين. كان هناك شاب عمره (15) عاماً أراد السائق دهسه. أنقذته، وقال لي حينها أنا وحيد أهلي لا تتركني. لن أنسى هذه اللقطة. بالليل تأتيني كوابيس بأنِّي معتقل، أو يعذبونني». تقول (أ.ل . 24 عاماً، من بغداد، ودرست في الفنون الجميلة، وهي مستقلة): «لن أنسى صديقي الذي مات على يدي وقُتِلَ برصاصة في دماغه». وفي حادث مشابه يقول (ب ن، 46 عاماً، عسكري ترك العمل بسبب تشرين، وحال على شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية): «في كل مرة أتذكَّر كيف اقترب مني القاتل ورماني. صورته في بالي ولن أنساها. كيف أعيش بِلا صديقي الذي اغتالوه؟ (بكاء) مواقف من المستحيل أن أنساها أو يتحمَّلها أي شخص عادي». وتضيف (ي ل 25 عاماً من البصرة) باكية: «شاهدت اعتداء 3 ضباطاً بما يشبه الاغتصاب الجسدي بحق إحدى الناشطات أمام الناس، من دون أن يحرِّك أحداً ساكناً»، وتضيف «هربت من البصرة إلى مكان آخر. لم أكن جاهزة مادياً أو نفسياً. وصلت إلى مرحلة كنتُ أبحث يومين أو ثلاثة عمَّا آكله وأشربه ولا أجد شيئاً. كانت أيام صعبة جداً. كان الألم متزايداً حينما عرفنا أنَّ هناك مَن يتجسَّس علينا في تجمعاتنا للناشطين. كانوا يعملون لصالح الأجهزة الأمنية يتجسَّسون على صفحاتنا في (السوشال ميديا)، ويلتقطون الصور ويرسلونها على الجهات العليا. كنت أشعر بأنِّي مراقبة، والكل يتجسس عليَّ. الرعب والخوف لا يوصف حتى وأنا بعيدة عن مدينتي وعن الأحداث في تشرين».

وأشار (م.ن عمره 30 عاماً، الصحفي، من بغداد،

وهو مستقل): « اعتقلوني لـ7 أيام مفعمة بالتعذيب. لكنّي لسنة ونصف بعدها أراجع الأطباء، والأطباء النفسيين؛ لكي أتجاوزها، لكنّني لم أتمكن»، فيما أقرَّ (هاء خ وعمره 29 عاماً، وحاصل على شهادة الإعدادية، وهو مستقل) بأنَّ «الشهداء لن يذهبوا من بالي. أنا رفعت أحدهم وكان مصاباً في بطنه. يومياً قبل النوم وأثناء الأحلام أتذكره. جو الخوف لن أنساه».

لقد واجه النشطاء المحتجُّون حياةً أخرى بعد تجربتهم المريرة في تشرين. فذاكرة الألم لم تفارقهم وهم يخشون الغرباء في وقت شعروا به بالإحباط والعزلة بعد ترك أغلبهم مدنهم وبيوتهم، مواجهين المستقبل المجهول.

عن تجربة ترك المدينة يقول (م ع. 30 عاماً. وهو عامل في القطاع الخاص. وحاصل على شهادة المعهد. وهو من الكوت. وهو مستقل): «في أول أسبوع في أربيل كنت أخشى كل الدرجات والسيارات التي تقترب منّي. نفسياً ومادياً ما زلت متعباً. خسرت كثيراً من المعارف. وعشيرتي تبرأت مني. وقسم من أقربائي ضد توجهاتي. لا يمكن تخيُّل كيف تغيَّرت حياتي (بكاء)». ويشير (ن ن، الكوت، حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، وهو موظف حكومي، ذو (36) عاماً، من البيت الوطني): «مررت بعد خروجي من مدينتي بضغط نفسي هائل. فقدت (11) كيلو في (10) أيام، وأعيش حتى اليوم حالة ضياع». يقول (حسن ماهر 25 سنة من الناصرية، وهو مستقل): «كنتُ لاعباً رياضياً. تركت هوايتي. وتركت كل شيء حتى عملي. الآن عاطل عن العمل هنا». وتقول (ل ر، 28، البصرة، وهي ناشطة، وحاصلة على الشهادة الإعدادية، من البيت الوطني): «كنتُ مستقرة مادياً واجتماعياً ووظيفياً. فجأة تحولت إلى شخص مشرد. فقدت وظيفتي وجئت إلى مكان مجهول أقرب إلى السجن. فقدت لـ(4) أشهر أملى بكل شيء. شعور عالٍ بالعزلة والإحباط. والتسقيط الذي صار بعد محاولة الاغتيال خاصة من أشخاص لم أتوقع أنَّها تصدر منهم، أكثر شيء تألمت منه. ابتعدت عن أمي وأهلي وغرفتي كل هذه المدة».

الخاتمة والتوصيات:

يعجز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن النسيان، ومن واجب الدول الحفاظ على ذكراهم، وحقيقة التاريخ الذي ضم الجرائم مهما كانت. النصب التذكارية والمتاحف ونشاطات تخليد الذكرى والرموز والأفلام التوثيقية وغيرها هي مبادرات ضرورية لتخليد الوقائع منعاً للنكران، ولتفادي التكرار. وفي حالات عديدة، نهض المجتمع المدني بالدور المحفِّز الذي يدفع الدول إلى تولّي واجباتها بهذا الاتجاه[17].

وقل ذلك بالتأكيد فإنَّ المجتمع الخارج من صدمة المواجهة أثناء تشرين بحاجة إلى التمكين من أجل المساءلة. فملاحقة القتلة ومن أمر باستهداف المحتجين ومعالجة آثار ذلك من قبيل معالجة الجرحى وإسقاط التهم الكيدية[18] وإعادة المهجّرين والمبعدين إلى ديارهم من الواجبات الأساسية أمام الدولة بمؤسساتها وسلطاتها المختلفة.

17 - https://www.ictj.org/ar/truth-and-memory

18 – للمزيد ينظر: «دعاوى قضائية كيدية تستهدف حركة احتجاجات ما بعد تشرين 2019»، فكر بغيرك وامبيونيتي ووتش، على الرابط: https://tinyurl.com/2xv4cgw7

وبهذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:

1. إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة وتعزيز المساءلة القانونية: فعلى السلطات تمكين الضحايا من التقدم بشكاواهم بمعية المحامين والمنظمات الداعمة، ومن الضروري إبعاد المحاكم من التدخلات السياسية الضارة بهذا الصدد تحقيقاً للعدالة.

2. إلغاء القرارات الكيدية بملاحقة الناشطين والتعليمات التي تحد من حرية التعبير والتظاهر والاعتصام: فعلى هذا الصعيد يجب إسقاط التهم الكيدية التي تلاحق المشاركين في الاحتجاجات، ومن الضروري ضمان حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج والاعتصام والتعبير عن الرأي عملاً بروح الدستور العراقي الدائم.

3. الاستماع الى مطالبات الضحايا: فمن المهم السعي إلى إدراك أهداف المحتجين والضحايا من مشاركتهم في التظاهرات والعمل على تحقيقها؛ لمنع احتجاج مماثل. فتعديل الدستور والنظام السياسي واعتماد الشفافية والكفاءة في النظام الاقتصادي وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات، لا سيَّما القوانين التي تُقَر في مجلس النواب يُعدُّ سبيلاً لذلك. كما ينبغي إدارة توقعات الضحايا وعائلاتهم لتحقيق العدالة عن طريق اعتماد التوثيق المنهجي للانتهاكات؛ لجمع الأدلة والشهادات التي يمكن استخدامها لأغراض المساءلة.

4. العلاج النفسي للضحايا: ويشمل عمل حكومي ممنهج بهدف تشخيص حالات أعراض «ما بعد الصدمة» وتشكيل لجان مختصة تعمل على علاج مَن يحتاج إلى علاج من الضحايا.

5. حفظ الذاكرة: فللألم ذاكرة، وآلام تشرين باقية. إنَّ توثيق أحداث تشرين عن طريق تشجيع الأفلام الوثائقية، والنصب التذكارية التي تدين الأفعال الإجرامية، وتكرِّم الضحايا الأبرياء خطوة مهمة من أجل العدالة التحويلية التي يكون المجتمع بحاجة إليها للعيش بسلام وأمان.

حين تحولتِ المجتمعات من حالة الصراع إلى السلم، سواءً بين طرفين متساويين، أم بين طرف تعرض للقمع من قبل جهة مسلحة، تثار قضية معالجة التأثيرات الناجمة عن الصراعات على الصعيد المجتمعي فيما يمكن تسميتها بـ»ترميم الذاكرة الجماعية». إلا أنَّ ذلك مرتبطاً بجملة من القضايا ليس أقلّها ثقل التركة، ومصالح اللاعبين السياسيين، فضلاً عن تحديات العدالة والمصالحة المجتمعية، ومحدودية التجارب، أو تعثرها في هذا الأمر.

يؤدّي إهمال الذاكرة والدخول بمسارات التواطؤ على «الصمت، والنسيان، والإهمال» إلى تناقض خطير يهدِّد السلم الأهلي، وينذر بإمكانية عودة شبح الصراع وذاكرته المريرة، بما يزيد من ألم الضحايا من جهة، ويقضي على إمكانيات الاستقرار على مستوى الدولة.

وتهدف بناء ذاكرة تاريخية مشتركة تطوير وعي مجتمعي يقوم على اعتراف الجناة بمسؤوليتهم عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي، وإبداء الندم والاعتذار للضحايا، لمنع إمكانية ارتكاب الجرائم في المستقبل.

إنَّ ما حدث في الاحتجاجات التي عمَّت أغلب المحافظات العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من مآسي على المحتجين والناشطين الذين كانوا ضحايا قتل وتشريد واغتصاب وإصابة وتشهير، تنذر بتراكم الآلام لا سيَّما مع فشل النخبة السياسية في ملاحقة المجرمين ومرتكبي أحداث العنف في حينها.

سعتِ الدراسة الحالية إلى فهم معمَّقٍ لأسباب اندلا ع المظاهرات من جهة، وسياق أحداثها من وجهة نظر الضحايا. فهي دراسة اعتمدت المقابلات الميدانية مع من تعرَّض إلى إحداث عنف أثناء الاحتجاجات وبلغ عددهم (20) من المحتجين رجالاً ونساءً ومن خلفيات جغرافية واجتماعية وجندرية متنوعة.

وتهدف الدراسة إلى إلفات النظر إلى أهمية الذاكرة والاهتمام بالألم بوصفه مؤشراً على وجود مشكلة بنيوية تواجه المجتمع بعد الخروج من صدمة تشرين وما رافقها.